Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.126 – p.138
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي

شذى موسى الروابدة

طالبة دكتوراه- تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية- جامعة اليرموك- الأردن

rawabdehs@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة المنظور الاسلامي للتنمية البشرية من خلال العديد من المؤشرات كالصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى وتحليل واقع التنمية في الأردن من خلال مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، من أجل رسم سياسات لرفع مستويات التنمية البشرية بما يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية والوضع الاجتماعي في المملكة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي التنموي للأمم المتحدة بأنه عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر و أنه عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها. بينما أن المفهوم في الإسلام هو مفهوم شامل يهدف الى إيجاد الإنسان الصالح الذي يبغي الحياة الأخرة ولا ينسى نصيبه من الحياة الدنيا فتحقق له الحياة الطيبة، وقد حث الإسلام على توفير المعرفة والاهتمام بالضحة وتوفير الأمن المادي والنفسي.

بالإضافة الى ذلك تراجع ترتيب المملكة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل الى المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة. واستمر إتساع الفجوة الجندرية (أي التفرقة غير المتكافئة أو المتفاوتة بين الجنسين والاختلافات المتعارف عليه) بين الجنسين من خلال مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد حيث جاء الأردن في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤. في حين هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الإسلامية.

ولقد خلصت الدراسة إلى توصيات عديدة، من أهمها أنه رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال معالجة البطالة بخلق فرص عمل جديدة، وإنشاء صناعات جديدة، ووجوب تشكيل لجان متخصصة في كل محافظات المملكة بالتعاون مع الجامعات من أجل خلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات والتي ستساهم في رفع مؤشرات البشرية للمملكة.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، منظور إسلامي، الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة:

شهد القرن الماضي اهتمام واسع بمواضيع التنمية البشرية، فقد تنام الوعي في قيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وسعت العديد من الدول الى تحسين وتطوير قدرات العنصر البشري من خلال رفع مستويات وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى زيادة الخيارات أمام العنصر البشري وتوسيع فرصه في تلك المجالات، وبالتالي فأن زيادة الإهتمام في مؤشرات التنمية البشرية سيكون له الأثر الايجابي على معدلات الانتاجية للعنصر البشري.

لقد ادرك العالم وبالأخص الأردن أهمية زيادة الاهتمام بالعنصر البشري بأعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية للدولة، فهو يعتبر وسيلتها وغايتها، فقد بذلت الحكومة الأردنية جهود كبيرة في الأعوام الأخيرة في هذا المجال بوضع خطط واستراتجيات وبرامج بهدف تطوير العنصر البشري ورفع قدراته ليكون لذلك إنعكاس ايجابي على الاقتصاد الأردني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مفهوم التنمية البشرية في المملكة من خلال قياس تلك المؤشرات ومعرفة مستوى التنمية البشرية من أجل الارتقاء لمستويات جيدة لقطاعي الصحة والتعليم ورفع معدلات دخل الفرد، والعمل على توزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثروة بشكل عادل ومعالجة المخاطر القادمة في ظل الوضع الراهن التي تعيشه المنطقة، بالاضافة الى تحليل المنظور الاسلامي ونظرته في تعزيز التنمية البشرية.

مشكلة الدراسة:

شهد المملكة في الآونة الأخيرة تراجعاً في المحور التنموي من خلال الفقر والبطالة وانخفاض معدلات دخل الفرد وعدم وجود عدالة في توزيع الدخول نتيجة الاوضاع الراهنة في المنطقة، مما انعكس ذلك سلباً على تدهور مؤشرات التنمية البشرية ومعدلاتها في المملكة.

أهداف الدراسة:

يركز البحث بشكل رئيسي على دراسة المنظور الاسلامي للتنمية البشرية من خلال العديد من المؤشرات كالصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى وتحليل واقع التنمية في الأردن من خلال مؤشرات التنمية البشرية، والعمل على رسم سياسات بهدف رفع مستويات التنمية البشرية بما يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية والوضع الاجتماعي في المملكة.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال بيانات مؤشرات التنمية البشرية وتحليلها من أجل التعرف على واقع التنمية في الأردن، بالإضافة الى تحليل مفارقات التنمية البشرية بين الأردن والدول العربية، وبيان المنظور الاسلامي لتعزيز التنمية البشرية.

الدراسات السابقة:

لقد أجري العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية وربطها في الاقتصاد الواقعي والاسلامي، وقد استخدمت تلك الدراسات العديد من الأساليب للتوصل لنتائجها، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي لها علاقة قوية بهدف الدراسة.

قام الباحث الربيعي (٢٠٠٨) بأجراء دراسة بعنوان "تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا"، وقد هدفت هذه الدراسة الى تشخيص طبيعة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في ليبيا في المستقبل، في ظل التوجه نحو الخصخصة والإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة والقطاع العام، وحالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد الليبي. وترى الدراسة أن السبيل الوحيد لمواجهة تلك التحديات مو تكثيف الجهود لرفع مستوى التنمية البشرية بإبعادها الثلاثة التي تشمل تكوين القدرات البشرية، والحرص على رفع المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار، والحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وإجراء التقييم و المتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق والمعدلات الدولية و الخصوصيات الوطنية.

وعمد الباحثين العموش وأبو صبحة (٢٠١٣) بأجراء دراسة بعنوان "إبراز التباين التنموي الإقليمي في الأردن"، وتم استخدام نتائج تعداد ٢٠٠٤م وبيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٦م على مستوى الألوية في الأردن، من اجل اشتقاق مؤشرات التنمية، بالاضافة الى ذلك فقد استخدمت في هذه الدراسة عدة أساليب إحصائية لقياس مستوى التنمية، ومن هذه الأساليب: دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأسلوب التحليل العاملي. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أبرز دليل التنمية البشرية أربعة مستويات للتنمية يمكن تقسيم ألوية المملكة حسبها، كما أبرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسة تبين أنماط التنمية في الأردن. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات المناسبة منها: توفير التمويل المناسب للألوية الأقل تطورا، والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية الجاذبة للاستثمارات، وصولا إلى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف الألوية في الأردن.

وقام الباحث دوابه (٢٠٠٧) بأجراء دراسة بعنوان "التنمية البشرية من منظور اسلامي"، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناول مفهوم وتطور التنمية البشرية، وسبل قياسها في المنظور الوضعي والإسلامي. وقد خلصت الدراسة الى أن هنالك تدني كبير في منظومة التنمية لكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان الأسلامية، وقد اوصت الدراسة بوجوب أحداث تغييرات جذرية في أنظمة التعليم بما يرسخ المعرفة، مع ربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل، كما لابد من الاهتمام بالصحة والوسائل الوقائية والعلاجية، وتغيير سياسات الحكم من خلال ديمقراطية حقيقية يشعر بها من خلال المواطن المسلم بالقدرة على التعبير مما سيجعل المواطنين يشعرون أنهم متساويين أمام القانون.

وبين الباحث بن عيسى (٢٠١٥) في دراسة بعنوان "فلسفة الاقتصاد الإسلامي كإستراتيجية بنائية لتنمية مستدامة في العالم الإسلامي" أن التنمية المطلوبة في العالم الإسلامي لا ينبغي أن تقتصر على مجرد الطموح بزيادة مستمرة في نصيب الفرد الحقيقي الفعلي من المقسوم الاجتماعي، إنما ينبغي أن تقترن بإصلاح الإختلالات الهيكلية والبنيوية التي تعاني منها الاقتصاديات المتخلفة والتي تشلُّ قدراتها على الانطلاق. وترى الدراسة أن تصحيح هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإختلالات يستلزم أيضا تصحيحاً لحالة التكامل السلبي مع الاقتصادات الصناعية وتحتم وجوب تعديل الموقع في قسمة العمل الدولية؛ فلا يمكن إحراز تنمية مستدامة ذاتية القيادة والأهداف في ظل خضوع الاقتصاد لأنماط من قسمة العمل الدولية، جعلت منه سوقاً لتصريف المنتجات المصنعة ومجهزاً للخامات ليس غير.

الإطار النظري:

مفهوم التنمية البشرية وأهدافها:

لقد شاع مفهوم التنمية البشرية منذ نهاية النصف الثاني من القرن العشرين، فتم تعريفها في في تقرير التنمية البشرية في عام ١٩٩٠م على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي (Human development Report, 1990). والواقع ان الخيارات هي تعبير عن مفهوم ارقى، يعود الى الاقتصادي امارتياسن الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات (عساف وآخرون، ٢٠٠١).

كذلك ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ تعريف للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الانسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، وبعضها الأخر ثقافي، حيث الانسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل انسان في جميع ميادين سعي الانسان (Human development Report, 2002). في حين ورد في تقرير التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ تعريف للتنمية البشرية على أنها تعني حريات الإنسان، إي حرية العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، ليس للبعض منهم، ولا للغالبية، بل للجميع، في كل مكان من العالم، في الحاضر والمستقبل (Human development Report, 2016). وبنظري يعد هذا التعريف أفضل تمثيل لمفهوم التنمية البشرية، ويبين الشكل رقم (١) المنهج التحليلي لمفهوم التنمية البشرية وفقاً لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل رقم (١): المنهج التحليلي لمفهوم التنمية البشرية

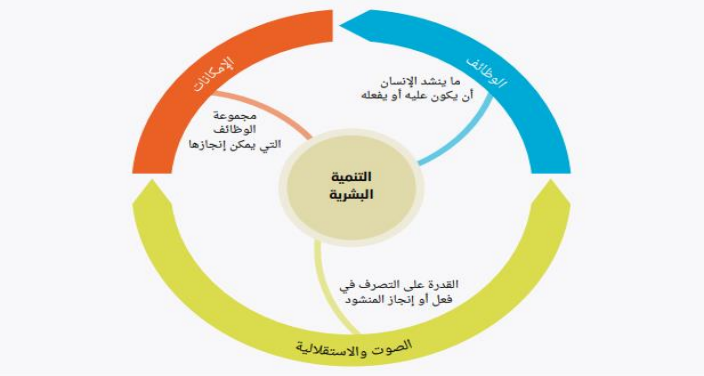

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP).

من خلال تعاريف التنمية البشرية يلاحظ أن الهدف الاساسي للتنمية هو تحسن وتطوير رفاهية الأنسان، وفتح مجالات أوسع وخيارات أكثر لحياة مطمئنة وسعيدة. إذ إن الأنسان هو الهدف والجوهر، فتعمل التنمية على بناء إنسان لديه القدرة على مواجهة الحياة والتغيرات التي تجري حوله بشكل ايجابي، كما تساعده في التفكير بشكل ايجابي وخلاق، وتطوير أدائه وقدراته وذلك من اجل ايجاد الوظيفة المناسبة. بالاضافة الى ذلك، تقوم التنمية بتعليم الانسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريب على مهارات وفنون اداراته، وتعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع اهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل ايجابي وفعال.

مقاييس التنمية البشرية العالمية:

هنالك العديد من المقاييس المتبعة من قبل المنظمات العالمية الهادفة لقياس مستويات التنمية البشرية في جميع الدول، ويمكن توضيح هذه المقاييس على النحو الآتي:

١. **دليل التنمية البشرية العام:**

تعتمد تقارير التنمية البشرية الدولية على مؤشر تجميعي لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية البشرية ويسمى "دليل التنمية البشرية العام"، ويتم احتسابه بمتوسط ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية البشرية وهي (Human development Report, 2016):

١. دليل العمر المتوقع عند الولادة، ويمثل هذا كمؤشر لقياس طول العمر نتيجة أنتشار الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي، وانخفاض معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون الخمس سنوات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. دليل التحصيل العلمي، ويمثل هذا كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة، نتيجة تطوير التعليم ونشره والجهود المبذولة للحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية، وقياس متوسط سنوات الدراسة.

٣. دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي، ويمثل هذا كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وملائمة، وهو يحل في دليل التنمية البشرية العام محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التي لا تعكس في الحياة المديدة والصحية ولا في المعرفة.

ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقمياً بقيمة تتراوح بين صفر والواحد صحيح، ويصنف هذا الدليل الدول التي تشمل التقرير الى شرائح وهي (ماجد، ٢٠١٦):

أ) الدول ذات تنمية مرتفعة جداً.

ب) الدول ذات تنمية مرتفعة.

ج) الدول ذات تنمية متوسطة.

د) الدول ذات تنمية منخفضة.

و يدرج أي بلد في فئة التنمية المرتفعة جدا إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من ٠,٧٥ ، وفي فئة التنمية البشرية المرتفعة إذا تراوحت بين ٠,٥١ و ٠,٧٤، وفي الفئة المتوسطة إذا كانت بين ٠,٢٦ و ٠,٥٠ وفي الفئة المنخفضة إذا كانت أدنى من ٠,٢٥ في القيمة.

٢. دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس :

يستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستحدمها دليل التنمية البشرية، الا ان هنالك اختلاف بينهما، ففي دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع، و التحصيل التعليمي و الدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل و المرأة. بالاضافة الى ذلك فأن الدليل يعدل بالقيمتين القصوى و الدنيا للعمر المتوقع وذلك لمراعاة ان المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل وفقاً لتقارير التنمية البشرية، و القيمة القصوى بالنسبة للمرأة هي ٥,٨٧ سنة بينما القيمة الدنيا هي ٥,٢٧ سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هما ٥,٨٢ سنة و ٥,٢٢ سنة (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩).

الا أن حساب الدخل في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أكثر تعقيدا، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية للإناث و حصة الذكور من الدخل المكتسب. وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من خلال نسبة أجور الإناث الى أجر الذكور و النسبة المئوية لحصة الإناث و حصة الذكور من عدد السكان النشطين إقتصاديا (عون،٢٠٠٩).

وبما أنه لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور فإنه يتم استخدام قيمة تبلغ 75% و تعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث والذكور من الدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي (قوريش، ٢٠١١).

٣. دليل التمكين الجنساني :

أن دليل التمكين الجنساني هو عبارة عن مقياس أخر لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين، ويعتمد هذا المقياس على متغيرات مبنية على أساس قدرات الرجل والمرأة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية ويتم اختيار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الإقتصادية و سلطة صنع القرارات الإقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية و الفنية، وفئات المهن هذه عديدة و محددة، ونظرا لإختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة، فبالتالي يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم جيمع الإثنين معا .

في حين أن المتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من المرأة و الرجل من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية و سلطة صنع القرارات السياسية. وفيما يتعلق في جميع هذه المتغيرات الثلاثة يتم إستخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل الى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معا، ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغري عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي (العلاق، ٢٠٠٦).

٤. دليل الفقر البشري :

يهدف هذا الدليل الى قياس التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطي صورة التوزيع و يقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، فهو يقيس الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، و هذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر. ومن الجدير بالذكر أن هناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية، أما الأخر فهو خاص بالبلدان المصنعة، فيركز دليل الفقر البشري للدول النامية على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في البقاء على قيد الحياة، والمعرفة ومستوى المعيشة، بينما يركز دليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقر البشري للبلدان المصنعة على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الانسان وهي طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي (التميمي، ٢٠٠٨).

واقع مؤشرات التنمية البشرية في الأردن:

شهد الأردن خلال الأعوام الماضية تطوراً في العديد من مؤشرات التنمية البشرية، إذ صنفت المملكة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٠) ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، فبلغت مرتباتها خلال تلك الفترة ما بين (٨٧ .٩٦) من أصل ١٨٦ دولة. ويعزى هذا التقدم الى ارتفاع مؤشرات دليل التعليم، ومعدّل العمر، ومعدل الدخل الفردي، إذ تراوح معدل نمو هذه المؤشرات ما بين (٢١,٧-٥٣,٧) بالمئة. الأ ان مؤشرات التنمية البشرية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد تلك الفترة نتيجة تفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتباين مستويات التنمية بين المحافظات. إذ بلغ ترتيب المملكة في هذا المؤشر حوالي المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م. ويبين الشكل رقم (٢) تطور مؤشر التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية) للمملكة للفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٥م .

الشكل رقم (٢): تطور مؤشر التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية) للمملكة للفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٥)

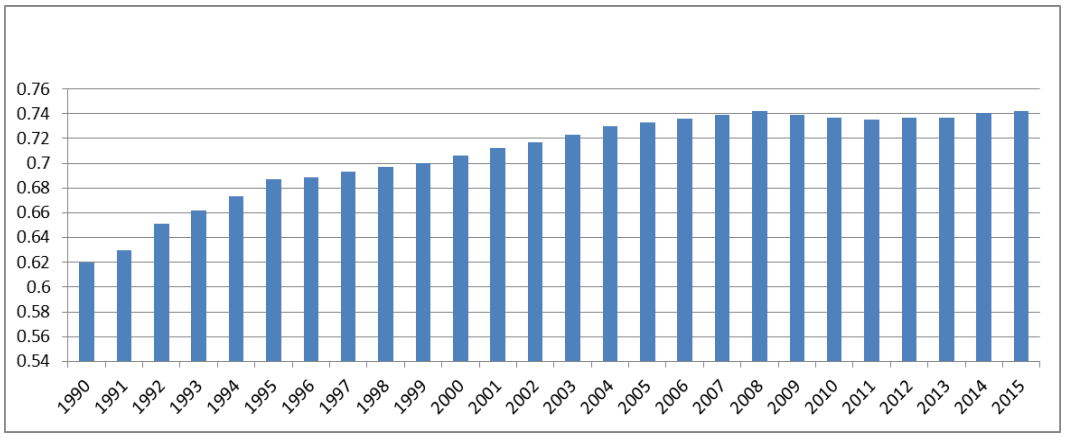

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

على صعيد آخر، هنالك مؤشر أخر ذو أهمية يعكس مدى القدرات المتنامية للبشرية، وهذا المؤشر يدعى مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد، ويلاحظ من خلال هذا المؤشر استمرار اتساع الفجوة الجندرية بين الجنسين، فقد جاءت المملكة في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤ خلال عام ٢٠١٥؛ ويعود هذا الانخفاض نتيجة التراجع في قيم مؤشري الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرآة وتمكينها السياسي، وقد احرزت المملكة المركز ١٢٣ من أصل ١٤٤ في مجال التمكين السياسي، علماً بأنه عندما عدم احتساب هذا المجال لم يأخذ في عين الاعتبار في تلك الفترة التقدم المنجز في نسب التمثيل النسائي وانتخابهم كأعضاء في مجلس الأمة أو تسلمهم الحقائب الوزارية (صويص، ٢٠١٨). بينما يلاحظ من خلال مجالي الصحة وفرص الحياة والتحصيل العلمي أن المملكة باتت قريبة من ردم الفجوة بين الجنسين في هذا المجال، أما في مجال الفرص والمشاركة الاقتصادية فيلاحظ بأن هذا المؤشر قد أظهر تحسناً طفيفاً من لعام ٢٠١٦ مقارنة مع العام ٢٠١٥ ، بحيث أحرزت المملكة المركز ١٣٨ من بين ١٤٤ دولة متقدمة بذلك فقط على المغرب وإيران واليمن والسعودية والباكستان وسوريا، ويعود هذا التقدم نتيجة للتحسن المتحقق في فجوة الأجور بحسب تقرير الأمم المتحدة.

الشكل رقم (٣): مؤشر التنمية الجنسانية (Gender Development Index) للمملكة للفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٥)

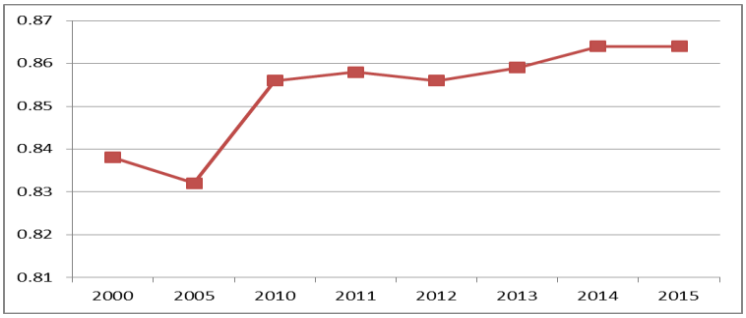

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد بات من الواضح أن مستويات التنمية في المملكة خلال السنوات الأخيرة تعيش في مراحل تراجع مستمر، إذ تراجعت مستويات التنمية من ٣.٢ % في عام ٢٠١٢ الى ١.٢ % في عام ٢٠١٧، ومن بين أبرز مظاهر التدهور الخطير في مستويات هو ارتفاع نسب الفقر لتصل نسبها الى حوالي (٢٠%)، ومعدلات البطالة لتصل الى حوالي (١٨,٥%)، وارتفاعها خاصة بين فئة الشباب الذين يحملون شهادات البكالوريوس والدراسات العليا. وأيضاً تدنّي مستويات الأجور وارتفاع معدلات الأسعار والضغوط المعيشية على المواطنين.

مما لا شك، أن الأوضاع الإقليمية المضطربة في المنطقة قد ساهمت بشكل كبير في تفاقم أزمة الاقتصاد الأردني خلال السنوات الأخيرة؛ إذ كان لإغلاق المعابر الحدودية مع العراق وسورية لها الأثر الفاعل في تراجع حركة التصدير للمملكة، بالإضافة الى ذلك استضافة مئات آلاف من اللاجئين من الدول المجاورة دوراً في زيادة الأعباء على المملكة واشتداد الضغط على قطاع الخدمات فيه، وظهور مخاطر اقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية جراء هذا التدفق على المملكة. كما سجلت الاستثمارات الخليجية في المملكة خلال تلك الفترة نتيجة وطأة الأزمة التي تعيشها العديد من دول الخليج بسبب تراجع أسعار النفط وازدياد نفقاتها العسكرية لمواجهة خطر الإرهاب.

الشكل رقم (٤): مؤشر الفقر البشري (Multidimensional poverty index (MPI) للمملكة للفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٥)

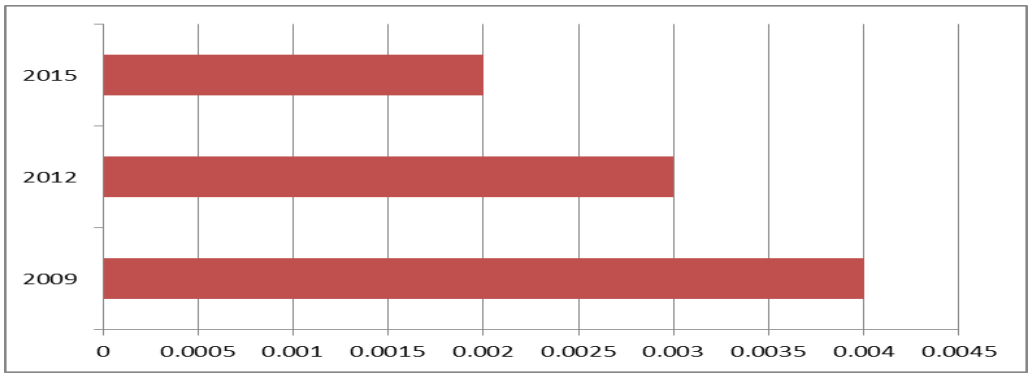

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

مفارقات التنمية البشرية بين الأردن والدول العربية:

حققت الدول العربية خلال السنوات الماضية تقدماً ملحوظاً على مستويات التنمية البشرية، إذ يلاحظ أن هنالك ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الثلاث الأولى على المستوى العربي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، ويعتمد التقرير في قياس تقييم الدول المنخرطة فيه على ثلاثة أسس رئيسية وهي: قياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي للشعوب.

لقد احرزت دولة قطر المرتبة الأولى عربيا والثالثة والثلاثين عالمياً، وفقاً للتقرير، إذ ارتفع المؤشر العام للتنمية البشرية من (٠,٨٥٥) في العام ٢٠١٥ إلى حوالي (٠,٨٥٦) في العام ٢٠١٦، وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي ٧٨,٣ في العام ٢٠١٦.

في حين ارتفع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للبالغين من الجنسين من ٩٦,٧% في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٩٧,٨% في العام ٢٠١٦، بينما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي لمن هم في سن التعليم الجامعي من ١٤% في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ١٦% في العام ٢٠١٦.

وقد بلغ معدل المشاركة بقوة العمل لمن هم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأعلى حوالي ٨٤,٦% في العام ٢٠١٦. وانخفض معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) من ١,١% في العام ٢٠١٥ إلى ٠,٨% في العام ٢٠١٦، بينما زادت نسبة مستخدمي الإنترنت من ٩١,٥% في تقرير العام الماضي إلى ٩٢,٩% عام ٢٠١٦. وبالتالي، فأن دولة قطر قد باتت تقترب في هذا المؤشر من الدول المتقدمة في مستويات التنمية كدولة هولندا، وفنلندا، والمملكة المتحدة.

بالإضافة الى ذلك، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية ارتقت لمراكز متقدمة على الصعيد العربي والعالمي في مؤشر التنمية البشرية، فقد احتلت المركز الثاني على صعيد الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، والمركز ٣٨ في التصنيف على الصعيد العالمي. ويعود هذا تقدم نتيجة الانتشار الكبير للتكنولوجيا وخدمة الرعاية الصحية الحديثة في جميع أنحاء المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٥): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٦

الدولة	عربيا	عالميا
قطر	1	33
السعودية	2	38
الإمارات	3	42
البحرين	4	47
الكويت	5	51
عُمان	6	52
لبنان	7	76
الجزائر	8	83
الأردن	9	86
تونس	10	97
ليبيا	11	102

الدولة	عربيا	عالميا
مصر	12	111
فلسطين	13	114
العراق	14	121
المغرب	15	123
سوريا	16	149
موريتانيا	17	157
جزر القمر	18	160
السودان	19	165
اليمن	20	168
جيبوتي	21	172
الصومال	-	-

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية المرتبة الثالثة على مستوى الصعيد العربي والمرتبة ٤٢ على المستوى العالمي خلف البرتغال وقبل المجر. وقد بذلت الإمارات جهوداً كبيرة من أجل تحسين الخدمات الصحية خلال الأعوام الماضية، بالتوازي مع التقدم في حقول التعليم، فيبلغ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بين البالغين حوالي ٨٠%، كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس وكافة مراحل التعليم، بما في ذلك مراحل التعليم الجامعي لتصل إلى نسبة ٨٥%، كما احرزت على المركز الأول عالمياً من حيث مدى التحسن الاقتصادي، وارتفع نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات الخمس الماضية حوالي ٢٤% وهذا بحد ذاته يعتبر أنجاز يسجل لهذه الدولة.

التنمية البشرية ومقاييسها في المنظور الإسلامي:

مفهوم التنمية البشرية وأهدافها في الإسلام

ينظر الإسلام للتنمية البشرية على أنها الحياة الطيبة للكون، وهو بذلك سبق ما توصل اليه العلماء في العصر الحالي، فإن الإسلام لا ينظر لصنع الثروة بقدر ما ينظر الى صانع تلك الثروة وهو الأنسان. وبالتالي فأن الأنسان له القدرة على صنع الثروة وفي الوقت نفسه لا تصنعه الثروة، فهو بطبيعته هو أكرم مخلوق ومن أجل الأنسان سخر الله الكون خادماً لا مستخدماً كما جاء في قوله تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" (سورة الأسراء، الأية ٧٠).

وتنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من جانب قضية الاستخلاف من خلال العلاقة بين الأنسان والكون وهما ملك لرب العالمين، وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويرفع من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، ويساهم ذلك في تمكينها من اداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحدة.

وبالتالي فإن مفهوم التنمية في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية التي تكون قائمة فقط على إشباع متطلبات الجسد، بل يمتد الى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في حياة الأنسان، حيث أن الانسان هو الذي يصنع الماديات والحاجات، فقد توجد الماديات ولا يوجد الأنسان الناضج المفكر المتحضر، لذلك يرغب الإسلام من خلال عملية التنمية الى تحقيق الأمن المادي والمعنوي للإنسانية كما جاء في قوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش، الآية ٣-٤)، ويتجلى هذا الأمن من خلال توفير حياة آمنة لهم تخلو الجوع والكراهية، ويسود اجوائها التكافل والمودة والرحمة والعدل والحرية والمساواة بين الإنسانية، مع مراعاتها عدالة توزيع الدخول والثروة فيما بينهم (دوابه، ٢٠٠٧).

مقاييس التنمية البشرية من المنظور الإسلامي

لقد شهد تاريخ المسلمين منذ القدم أمة مسلمة تمتاز بصفات قوة اقتصادها، وازدياد المعرفة ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال بالأموال، ولم يجد الخلفاء في تلك الفترة من الفقراء ليعطوهم جزء من المال، فعملوا على تزويج الشباب وعتقوا العبيد والإماء. بالتالي فإن الإسلام يرغب أن تتوفر في المجتمع الحياة الكريمة، ويوجه الإسلام جهود التنمية من خلال رفع مستوى معيشة البشر، بما يكفل لهم توفير حد الكفاية.

وفي هذا الإطار يمكن تكوين مؤشراً مركباً للتنمية البشرية من المنظور الإسلامي يتكون من عدد المتغيرات التي أشار اليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فعن عُبَيد اللَّه بن مِحْصَنٍ الأَنْصارِيّ الخَطْمِيّ رضي اللَّه عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: "مَنْ أَصبح مِنكُمْ آمِناً في سِرْبِهِ، مُعَافَىً في جَسدِه، عِندهُ قُوتُ يَومِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحذافِيرِها" (رواه الترمذي وقال: حديثٌ حسنٌ). وبالتالي فان هذا المؤشر يتكون من المتغيرات الآتية (دوابه، ٢٠٠٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. المعرفة: تعد المعرفة عامل رئيسي في زيادة القيمة المضافة وهو سر نهوض الأمة وتقدمها وازدهارها، فقد نزلت أول أية في القران الكريم تحث على ذلك فقد الله تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ" (سورة العلق، الأية ١). فبالتالي، تأتي المعرفة في أولويات التنمية بما يتضمنه من محو الأمية في كافة المجالات كأمية القراءة والكتابة الكمبيوتر والإنترنت، بالإضافة الى البحث العلمي في كافة المجالات، إذ إن الاسلام يحترم العقل ويتخذ منه أداة للمعرفة ولا تناقض بين العقل والوحي.

٢. الصحة: تعتبر الصحة عنصر رئيسي في الانتاج ومحدد هام للإنتاجية ورأس المال البشري، كما جاء في دعاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري" (رواه داود سننه، ورواه النسائي في السنن الكبرى). ويدخل في المتغير العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى الإنفاق على الصحة كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي، والرعاية الصحية والوقائية، ومدى تفشي الأوبئة والأمراض.

٣. الأمن المادي: يعتبر الأمن المادي هام وضروري وينطوي على ذلك توفير الغذاء والمياه والكسوة والسكن والركب، وكل ما يحتاجه الأنسان ليصل الى حد الكفاية لا الكفاف، وبالتالي سيساهم ذلك في اخراجه من دائرة الفقر. ومن هنا تبدو أهمية معرفة الدخل القومي وتوزيعه من اجل الوقوف على العدالة الاجتماعية مع الأخذ في عين الاعتبار عند عملية الحساب عوائد إنتاج المراة في بيتها التي يتم اهمالها في مقاييس الإقتصاد الوضعي عند عملية حساب الدخل القومي.

٤. الأمن النفسي: يتمثل هذا العنصر بتوفير الطمأنينة للإنسان من خلال إرساء مبادى العدل والمساواة والحرية والشورى. والحرية في الإسلام حرية منضبطة تقف حدود الأخرين، وبالتالي يدخل في ذلك الحرية السياسية وما تحتويه من حقد النقد وإنشاء الاحزاب ومنع الاعتقال والاستعباد. كما يدخل في منظومة الحرية مضامين الحرية الاقتصادية من خلال الاعتماد على اقتصاد السوق من اجل توليد فرص الدخل وتوزيع الثروة دون غش أو احتكار. بالإضافة الى ذلك يدخل في منظومة الحرية مضامين الحرية الاجتماعية من خلال اتاحة اقامة الجمعيات الأهلية وتحقيق التكامل بين الرجال والنساء بصورة تحكمها المساواة.

ويمكن توضيح تركيبة مؤشر التنمية البشرية من المنظور الاسلامي كما هو مبين في الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦): تركيبة مؤشر التنمية البشرية من المنظور الاسلامي

المصدر: من إعداد الباحث.

من جانب آخر، أن البلدان الإسلامية في وقتنا الراهن لا زالت تعاني من الجهل والفقر والمرض وسياسات القمع كما التي يعيشها المواطنين في بقية الدول النامية، فعلى مستوى المعرفة فقد بلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب وفقاً للأمم المتحدة حوالي ٦٥ مليون ثلثهم من النساء.

في حين هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الأسلامية، إذ يستخدم شبكة الأنترنت حوالي ٠,٦% من السكان فقط، ويبلغ انتشار اجهزة الحاسوب الشخصي حوالي ١,٢%، بينما لا يزيد حجم الاستثمار في البحث والتطوير عن ٠,٥% من الناتج القومي الاجمالي وهي نسبة اقل من ربع المتوسط العالمي وفقاً لإحصاءات البنك الدولي.

بالإضافة الى ذلك يبلغ متوسط نسبة البطالة حوالي ١٥% وفقاً لإحصاءات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع العالم، وان مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكي في اليوم، ناهيك أن المنطقة العربية تعتبر أقل استماعاً بالحرية على مسوى العالم.

النتائج والتوصيات:

بناءً على نتائج التحليل المستخدمة في هذه الدراسة والذي يستقصي مؤشرات التنمية البشرية ما بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي التنموي للأمم المتحدة بأنه عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر و أنه عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها.

٢. تركز التنمية بالمفهوم الحديث على تنمية الموارد البشرية للرجال والنساء، وعلى البعد التشاركي للتنمية، و على ضرورة الخروج بتوصيات عملية لتحسين مسيرة التنمية عملا بمبدأ التنمية من أجل البشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. مفهوم التنمية البشرية في الإسلام مفهوم شامل يهدف الى إيجاد الإنسان الصالح الذي يبغي الحياة الأخرة ولا ينسى نصيبه من الحياة الدنيا فتحقق له الحياة الطيبة، وقد حث الإسلام على توفير المعرفة والاهتمام بالصحة وتوفير الأمن المادي والنفسي.
٤. تراجع ترتيب المملكة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل الى المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة. ويعود التراجع الكبير الى جملة من الأسباب تتعلق بتفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتباين مستويات التنمية بين المحافظات.
٥. استمر إتساع الفجوة الجندرية بين الجنسين من خلال مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد حيث جاء الأردن في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤؛ ويعود الإنخفاض الى تراجعه في مؤشري الفرص والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي.
٦. تحتل ثلاث دول خليجية المراتب الثلاث الأولى على المستوى العربي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، وهذا المؤشر يؤكد أن التنمية البشرية ظاهرة متأصلة في دول مجلس التعاون الخليجي،
٧. أن البلدان الأسلامية في وقتنا الراهن لا زالت تعاني من الجهل والفقر والمرض وسياسات القمع كما التي يعيشها المواطنين في بقية الدول النامية، فعلى مستوى المعرفة فقد بلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي ٦٥ مليون ثلثهم من النساء.
٨. هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الأسلامية، إذ يستخدم شبكة الأنترنت حوالي ٠,٦% من السكان فقط، ويبلغ انتشار اجهزة الحاسوب الشخصي حوالي ١,٢%، بينما لا يزيد حجم الاستثمار في البحث والتطوير عن ٠,٥% من الناتج القومي الاجمالي وهي نسبة اقل من ربع المتوسط العالمي.
٩. يبلغ متوسط نسبة البطالة في البلدان الاسلامية حوالي ١٥% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع العالم، وان مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكي في اليوم، ناهيك أن المنطقة العربية تعتبر أقل استماعاً بالحرية على مسوى العالم.

ووفقاً للاستنتاجات التي تم التوصل اليها، فإن الدراسة توصي بما يأتي:

١. رفع المستوى المعيشي لكافة أبناء المجتمع من خلال معالجة البطالة بخلق فرص عمل جديدة، انشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات وتعزيز الكوادر الصحية
٢. الحرص على تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول.
٣. تشكيل لجان متخصصة في كل محافظة من محافظات المملكة بالتعاون مع الجامعات من أجل خلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات والتي ستساهم في رفع مؤشرات البشرية للمملكة.
٤. وضع برامج تنموية تستند إلى إستراتيجية من قبل متخصصين ومن ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة لرسم السياسة الاقتصادية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للمملكة.
٥. زيادة الاهتمام بمجال البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية خصوصا على مستوى المحافظات وعلى مستوى الجنس.
٦. معالجة الفساد الإداري من خلال تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية لكون الفساد الإداري يؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.
٧. إرساء مبدا المساءلة على سلوك القائمين على شوؤن السلطة.
٨. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات.
٩. احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية.
١٠. منح مؤسسات المجتمع المدني حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. صويص، سليمان (٢٠١٨)، التحديات الرئيسة أمام التنمية في الأردن ودور منظمات المجتمع المدني، مؤسسة المستقبل، عمان، الأردن.
٢. ابو النصر، مدحت (٢٠٠٧)، ادارة و تنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجمزعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر.
٣. بن عيسى، لزهر (٢٠١٥)، فلسفة الاقتصاد الإسلامي كإستراتيجية بنائية لتنمية مستدامة في العالم الإسلامي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٢، ص ٣٦٨-٣٩٠.
٤. التميمي، سامي عبد الرزاق (٢٠٠٨)، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، ص٨١.
٥. دوابه، أشرف محمد (٢٠٠٧)، التنمية البشرية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي الثالث حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٦-٢٧ نوفمبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. الزيدي، عبد الهادي (٢٠١٨)، الوقف ودوره في تنمية الدولة، مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات الشرعية والقانونية، المجلد (٢٦)، العدد ٢، ص ٥٨-٧٨.
٧. سورة الأسراء، الأية (٧٠).
٨. سورة العلق، الأية (١).
٩. سورة قريش، الأية (٣-٤).
١٠. عساف و اخرين (٢٠٠١)، قضايا عربية معاصرة ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان، الأردن، ص١٠٢.
١١. العلاق، مهدي (٢٠٠٦)، قياس التنمية البشرية والمتطلبات في المؤشرات الإحصائية، ، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد ٤٢، السنة التاسعة، ص٤٥.
١٢. العموش ، عامر إبراهيم ، أبو صبحة ، كايد عثمان (٢٠١٣)، تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمان، الأردن، العدد ٦، المجلد ١، ص ١-٢٦.
١٣. عون، توفيق (٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة لمعادلة الدخل في دليل التنمية البشرية وحسب تعادل القوة الشرائية (الكويت ولبنان: دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (٧)، العدد ٢، ص٣٣٠-٣٤١.
١٤. عويس، عبد الرحمن (٢٠٠٥)، موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، دار الوفاء، المنصورة، ص ٢١٩.
١٥. قوريش، نصيرة (٢٠١١)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية (٢٠١٠-٢٠١٤)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد ٢، ص ٣٢-٤١.
١٦. كتاب سنن الترمذي.
١٧. كتاب صحيح أبي داود.
١٨. ماجد، احمد(٢٠١٦)، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الأول، الأمارات.
١٩. يحيى، عدنان ياسين (٢٠٠٦)، التنمية البشرية وتطوير الحكم الصالح، مجلة الحكمة، العدد ٤٢، السنة التاسعة، بغداد، ص٤.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] Ali Alrubaie, Falah; (2005). Analysis of Human Development Indicators In Libya; Munich Personal RePEc Archive; No. 8344, posted 20.
[2] Human development Report (1990), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[3] Human development Report (2002), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[4] Human development Report (2016), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[5] United Nations Database.
[6] World Bank Database.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.126 – p.138
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Human Development Indicators: A Comparative Study Between the Positive and Islamic Economy

Shatha Mousa Rawabdeh
PhD student- specialization in Islamic Economics and Banking- Yarmouk University- Jordan
rawabdehs@yahoo.com

Abstract:

This study aims to study the Islamic perspective of human development through many indicators such as health, education and income, in addition to analyzing the reality of development in Jordan through human development indicators issued by the UNDP to formulate policies to raise human development levels commensurate With the size of economic resources and the social situation in the Kingdom.

The results of the study showed that the concept of human development as developed by the United Nations Development Program (UNDP) is human development by human beings and for human beings and that it is a process of development and expansion of options available to man as the very essence of the development process itself. While the concept in Islam is a comprehensive concept aimed at finding a good person who wants another life and does not forget his share of the life of this world and achieved a good life, and urged Islam to provide knowledge and attention to the victim and provide physical and psychological security.

In addition, the Kingdom's ranking in the Human Development Index declined in 2015 and 2016 to 80th out of 188 countries. The gender gap continued to widen through the Gender Development Index in the country, with Jordan ranking 134th out of 144. While there is a large gap between the outputs of education systems and labor market needs in countries Islamic.

The study concluded many recommendations, the most important of which is to raise the standard of living of society through the treatment of unemployment by creating new job opportunities, establishing new industries, and the need to form specialized committees in all governorates of the Kingdom in cooperation with universities in order to create a mechanism of action to serve the community in all fields, In raising the human indicators of the Kingdom.

Keywords: Human Development, Islamic Perspective, Islamic Economics.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الاحصائي

السنة	مؤشر التنمية البشرية Human development index	مؤشر الفقر البشري Multidimensional poverty index	مؤشر التنمية الجنسانية Gender Development Index
1990	0.620	-	-
1991	0.630	-	-
1992	0.651	-	-
1993	0.662	-	-
1994	0.673	-	-
1995	0.687	-	-
1996	0.689	-	-
1997	0.693	-	-
1998	0.697	-	-
1999	0.700	-	-
2000	0.706	-	0.838
2001	0.712	-	-
2002	0.717	-	-
2003	0.723	-	-
2004	0.730	-	-
2005	0.733	-	0.832
2006	0.736	-	-
2007	0.739	-	-
2008	0.742	-	-
2009	0.739	0.004	-
2010	0.737	-	0.856
2011	0.735	-	0.858
2012	0.737	0.003	0.856
2013	0.737	-	0.859
2014	0.741	-	0.864
2015	0.742	0.002	0.864

المصدر: البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

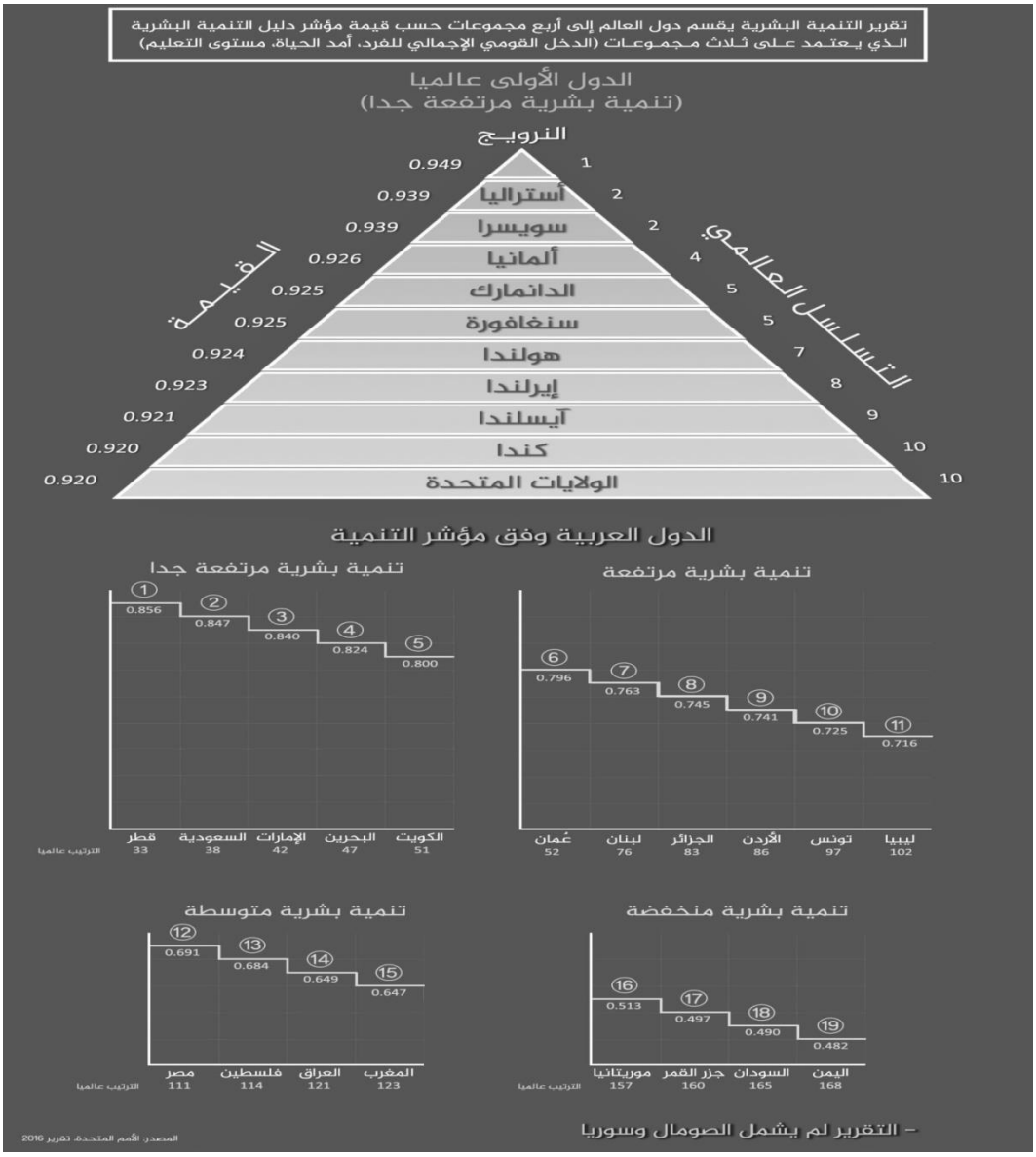

المصدر: البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of Global Journal of economic & Business (GJEB) is the property of Refaad for Studies, Research & Development and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com